العدد (1641) السنة السابعة - الخميس (29) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

ثقافة الغنيمة

كاظم الجماسي

عرفت العرب قديما المرادفة الكاملة بين ان يكون العربي رجلا فحلا أو أن يكون قاطع طريق. وظلت هذه المرادفة متسلطة على العقل العربي منذ العصور التي سميت بعد ظهور الاسلام ب(العصور الجاهلية)، مرورا بالغزوات المتكررة والفتوحات التي حملت (راية العرب) الى اقصى جغرافيا الارض المعروفة آنذاك، الأمر الذي يفخر به حتى اليوم العروبيون على تنوع طروحاتهم، وصولا الى الظاهرة الأنموذج، والتي شهدها عراق مابعد أنعطافة ٤/٩ ومازلنا نعاني ذيولها حتى الساعة. الظاهرة التي تمثلت بماسموه(الحواسم) تيمنا باسم آخر معركة خاضها(بطل التحرير) المقبور..

فبعد ان انفجر غيظ الناس وأخذ بالتمادي، ربما بسبب أمضاء الحاجة الماسة، او طلبا للأقتصاص والثأر من ممتلكات(السلطة)، حسب مستوى وعيهم البسيط، السلطة التي استحوذت على كل شيء ولم تترك للناس أي شيء، وبغض النظر عن كل ماقيل ويقال في تفسير تلك الظاهرة، بعد الانفجار ذاك راحت كل حقوق الدولة، التي هي في المحصلة النهائية، المال العام لاغير، نهبا لكل من يمد يده اليها، وبلغت الشراهة لدى الكثير مبلغا اجراميا متخصصا، اذا ما اخذنا بالحسبان مافعله النظام المدفور من اطلاق سراح كل ارباب السوابق من عتاة المجرمين واللصوص وشذاذ الافاق، قبل اندحاره بزمن وجيز.

وبالنظر للفوضى التي ضربت اطنابها في طول البلاد وعرضها، والتي جاءت نتيجة لسياسات الحاكم المدني(بريمر) سيئ الصيت، وبوحي من نظرية (توماس فريدمان) نظرية (الفوضى الخلاقة) وقد الحقت سلسلة من الكوارث الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية بمعيشة العراقي اليومية، ومازال هذا العراقي، المغلوب على حظه، يكابد أضرارها، بالنظر لتلك الفوضى ستغدو واضحة لدينا حقيقة اننا لن ننتهي من ثقافة الغنيمة التي مانفكت تشكل الدافع الاول في سلوك المواطن والمسؤول، إن لم نخضع جميعا الى سلطة قانون، يعضده الدستور وتقيمه وتحميه حكومة قوية بأذرع امنية خالصة الولاء للوطن وحده دون غيره.. والمخيب للامال بتنا نصدم بالاخبار التي تشير الى ان وزارتي الدفاع والداخلية الوزارتان اللتان تحتلان المرتبة الاولى في التجاوز على الممتلكات العامة !! حسب ماذكر مصدر مسؤول في امانة بغداد قبل ايام ...

حيث قامت الوزارتان المذكورتان بالاستحواذ على عدد من الابنية الخاصة بوزارات وجهات رسمية اخرى، وايضا اقامة منشآت تابعة لهما على اراض تابعة للدولة وبصورة غير رسمية، الأمر الذي يكرس وبنحو مؤلم احباط المواطن وخيبته من النتائج المعاكسة بالضبط لما كان يتمناه من الحالة العراقية الجديدة التي فتحت امامه آفاق أحلامه المغيبة والمقتولة طوال ما يقرب الثلاثين سنة، من عمر تسلط الطاغية الاحمق على مصائر العراقيين .

يعرف جميع العراقيين الاوضاع المربكة والمعقدة التي عاشتها كل الاجهزة الوليدة للحكومات العراقية، مثلما يعرفون ما اكتنف التشكيل الجديد والهيكلة الجديدة لمفاصل الدولة والحكومة على حد سواء من مشكلات جمة كان لنظام المحاصصة الحظ الاوفر في خلقها، حتى غدا هيكل الحكومة وما يندرج تحت لوائها اشبه بـ (شركة مساهمة) مؤسسوها والمساهمون المستفيدون الوحيدون من عوائدها ليس بينهم قطعا اي مواطن عراقي يبات جائعا ومن دون مأوى ويعايش الرعب كل ساعات يومه بفعل الارهاب وغيره.

ولكن المواطن ذاته لم يزل يحتفظ بالامل بذمة الشرفاء والامناء في انجاز المهمة الوطنية العظمى لخلق عراق آمن مستقر مرفه يتنعم بخيراته الفائضة، وكل ذلك، كما يؤمن المواطن ذاته إيمانا راسخا، لن يتجسد على ارض الواقع من دون سلطة قانون يعضدها الدستور، بعيدا عن ثقافة الاستحواذ والغنيمة.

تقرير

أطفال الشوارع... ظاهرة تكتسح المجتمع

أين المدرسة؟!

المستقبل مجهول!

أطفال بعمر الزهور يفتقدون معنى التمتع بالطفولة والحرية في الذهاب إلى المدارس، وقضاء اوقات العطلة الصيفية كبقية اقرانهم الصغار،واحيانا كثيرة يتناولون طعامهم على الرصيف.

بغداد / إيناس طارق

ظاهرة اطفال الشوارع باتت واضحة للعيان حيث ينتشرون عند تقاطعات المرور والاشارات الضوئية، بعضهم يمتهن التسول والبعض الاخر يبيع حاجيات مختلفة كالحلويات والبعض الاخر يقدم خدماته في غسل السيارات اثناء توقفها عند الاشارات المرورية،ولا ينفكون عن التوسل بسائقي السيارات للشراء منهم .

وجل ما يفعلونه هو التسول المبطن تحت غطاء بيع بعض الحاجيات ، والغريب ان هذه الظاهرة اصبحت مهنة للكثير من الاطفال ، فالدلائل تشير الى ان ازدياد اعداد الاطفال المشردين يؤسس لظاهرة غريبة.

يعرف الجميع ان تردي الوضع الاقتصادي للبلد اسهم في خلق الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية،و في تفاقم هذه المشكلة الاجتماعية ، كما إن هؤلاء الأطفال سينشأون، وفي داخلهم حقد دفين ضد طبقات المجتمع الغنية نتيجة للفوارق الشاسعة وربما ضد المجتمع برمته... اين يمكن ان يوجد الحل اذن؟

كثير من المسؤولين يشاهدون يوميا هؤلاء الأولاد في هذه التقاطعات فلماذا لايقترحون اقامة المشاريع، او معرفة مشاكل عوائلهم والوقوف على الاسباب التي تدفعهم لرمي اطفالهم بالعمل الشاق في الشارع، إضافة الى امكانية استغلالهم من قبل بعض الجهات الإرهابية.

وعند الحديث عن حقوق الطفل العراقي بالعيش برفاهية والامان كبقية اقرانه تاتيك اجابات المسؤولين بالحرف الواحد ، نحن دائما نطالب بحق الطفل العراقي ، ونحن نتساءل متى يأخذ الطفل العراقي حقه كبقية اطفال العالم !؟

مهند يبلغ من العمر احد عشر عاما،يعمل في مهن مختلفة باختلاف العرض والطلب، في الشارع ، يسكن في غرفة واحدة مع عائلته المكونة من خمسة افراد في منطقة باب المعظم. والده يعمل في تقاطع منطقة الصدرية ببيع المعجنات،واخوته الباقون يعملون مع والدتهم في جمع قناني العلب المعدنية الفارغة. اضطر الى ترك المدرسة وهو في الصف الثاني الابتدائي. كان يحب المدرسة، ويسعد كثيرا بالذهاب اليها للتعلم واللعب مع أصدقائه الذين هم الان في المرحلة الخامسة.

والد مهند كان حزينا لترك أطفاله المدارس،لان الوضع الاقتصادي المتدني لعائلته وعدم استطاعته تغطية نفقات أولاده أثناء الدوام في المدارس هما ما يمنعانه من ردع أولاده عن مزاولة هذا العمل، وقد قدم أكثر من معاملة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لصرف راتب مالي يساعده ولو بجزء يسير في دفع اجرة الغرفة المتواضعة والتي لايتوفر فيها ابسط الشروط الصحية، ولكن الروتين الممل والانتظار الطويل امام بوابة الرعاية الاجتماعية سبب له الياس و جعله يترك مجرد التفكير في الحصول على المعونة الاجتماعية، وهذا نموذج واحد فقط لمئات الأطفال، أخذ يطلق عليهم اطفال الشوارع .

ام عباس تمتهن واطفالها الثلاثة/ ولدان وبنت/ العمل في بيع حاجات مختلفة في التقاطعات، تشرح حالتها بالقول: حكمت علي وعلى اطفالي قسوة المجتمع بان نعيش هذه المعيشة الصعبة، ومانحصل عليه يكفينا بالكاد لمعيشة يومنا.. اما ان يذهب اطفالي الى المدارس حالهم حال من هم في اعمارهم فان هذا الامر صار حلما بعيد المنال. إنا يئست من غيرة اخوالهم واعمامهم، ولم يبق امامي الا ان اهيب بالمسؤولين والخيرين إيجاد حل لمستقبل أطفالي. إما عن نفسي فليصبني المرض، ليست مشكلة ، اهم شيء في حياتي اطفالي.

قضية للمناقشة

المواطن لديه شكوك

لا احد يعلم الى متى يبقى المواطن يعيش هاجس غزوات سيارات التفجيرات التي تودي بحياة العشرات من الأبرياء؟

الحادث الإرهابي الذي سمع دويه في ارجاء مختلفة من العاصمة بغداد يوم الاحد ١٠/٢٥ وحصد ارواح عدد من المواطنين في منطقة الصالحية لابد وان يستدعي الى التساؤل عن دور الاجهزة الامنية ومدى استفادتها من التجارب السابقة في كبح جماح الجماعات الوحشية وزمر المرتزقة التي صارت تتغذى على دماء العراقيين منذ فترة الست سنوات الماضية.الحوادث الإرهابية والأمكنة التي استهدفتها يمكن ان تعطي رسائل واضحة وبليغة تسطرها العناصر المسلحة التي تقف بالضد من العملية السياسية في العراق.

المواطن لسان حاله يقول: هذه السيارات المحملة ببضاعة الموت والدمار كيف تأتى لها اختراق نقاط التفتيش التي يتعامل معها المواطن يوميا وبالكاد يسمح له بمواصلة طريقه دون ان يبذل الجهد والوقت الطويل .مسدسات ومجسات ومعاينة للسيارة قبل السماح لها فياترى كيف يمكن لشاحنات بهذا الحجم ان تخترق الحواجز ونقاط التفتيش لتختار الزمان والمكان لتنفذ غاياتها الشريرة.

المواطن له رأي واستنتاجات منها: ان هذه السيارات التي تستهدفه لايمكن ان تعبأ وتهيأ في امكنة بعيدة عن العاصمة بغداد وان كانت كذلك فأن هناك تواطؤا بصورة لاتقبل الشك من المعنيين بالتفتيش على مداخل العاصمة ومخارجها.

كذلك يستنتج من ان اجهزة المجسات الحديثة (المسدسات) التي زود بها افراد القوات الامنية على قدر كبير من الكفاءة التقنية كما يصفها المعنيون في وزارتي الداخلية والدفاع ولكنها تستطيع ان تشير الى مواطن لايحمل سلاحا بل لمجرد وجود حشوة اسنان في ضرس من اضراسه، يا ترى كيف يمكن لهذه الشاحنات ان تمر من دون ان تثير الشكوك او ان الاجهزة المستخدمة تعجز عن الكشف؟

المواطن لديه شكوك عديدة ويعتقد ان الأمور تجري غير بعيدة عن البعض ممن انيطت بهم مهام حمايته لذلك يدعو المواطن ان تعيد هاتان الوزارتان النظر في تقييم من عهدت اليهم المهمة والافان الاختراقات ستتوالى يوما بعد اخر لاسيما ان الاعداد لها ينبع من الداخل اكثر من الخارج.فهناك مجرمون وهناك من يهيىء لعملياتهم ويجعلها ناجحة في التنفيذ وعلى قدر كبير من الدقة.

مراقب

شكاوى

ناحية ابي غرق في الحلة بلا خدمات

يطالب المواطنون في ناحية ابي غرق التابعة لمحافظة بابل والتي تسكنها مئات العوائل بايصال الخدمات لناحيتهم اذ تفتقر الى خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي وكذلك تشكو من حاجتها للخدمات الطبية كذلك من عدم وجود مدرسة او مستوصف صحي لذلك يضطر المواطنون في الناحية للذهاب الى مدينة الحلة طلبا للاسعافات الطبية وان اقرب مدرسة ابتدائية تبعد عن الناحية مسافة كيلو مترين.

المتقاعدون العائدون واستحقاقهم السلفة

السلف التي اطلقتها وزارة المالية لشريحة الموظفين والصحفيين والمتقاعدين تدعم شرائح عديدة في مجتمعنا اضافة الى كون هذه السلف هي نوع من استثمار المال وخدمة المواطن في الوقت نفسه .

كذلك الزيادة في رواتب المتقاعدين التي ستصرف لهم بعد اقراراها من مجلس النواب هي الاخرى التفاتة طيبة لهذه الشريحة التي هي بأمس العون والمساعدة من الحكومة.

ونحن مجموعة من المتقاعدين العائدين من دول الجوار لم يسعفنا الحظ في باستلام سلفة (الكفيل) والبالغة ثلاثة ملايين دينار بسبب وجودنا خارج البلد عند تنفيذ صرفها لذلك نطالب وزارة المالية باطلاق السلفة للذين لم يستلموها من العائدين.

اشارة

هل هكذا نطور الصناعة المحلية؟!

كريم الحمداني

سرني صديق يعمل في الشركة العامة للصناعات الجلدية، أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن، بأن الشركة التي كان المواطن يجلب واسطة في سبيل الحصول على احد منتوجاتها، من حقائب واحذية وقماصل جلدية وغيرها والتي تنتجها في معاملها وتجهز بها دوائر ومؤسسات الدولة فضلا عن تجهيز المواطنين من خلال معرضها الدائم في مقر الشركة، بالاضافة الى المنافذ الاخرى في بغداد والمحافظات، وتشارك في المعارض الدولية لجودة منتوجها، كما كانت لهذه الشركة عقود عمل دائمة مع وزارة الدفاع لتجهيز وحدات الجيش بالاحذية العسكرية، وكانت تستخدم الجلود العراقية اضافة الى المستورد، أصبحت اليوم تستورد الاحذية من الصين، وتضع عليها علامة الصناعات الجلدية على اعتبار انها من منتوجات الشركة، فيما كان المسافر ذات يوم ، وخاصة في سنوات الحصار، يسافر ومعه قمصلة جلدية من منتجات الشركة يستطيع بيعها ليستعيض بثمنها عن نفقات الرحلة والاقامة، وأيضا كان السواق العاملون على خط بغداد-عمان ينقلون اي مجموعة من الموظفين لديهم ايفاد رسمي بأقل مبلغ من المال والسبب ان هؤلاء يلقون تسهيلات افضل من المسافرين الاعتياديين في المنافذ الحدودية، وكان السواق يخرجون في سياراتهم عدداً من هذه القماصل والاحذية على اعتبار انها تعود للوفد وبعدها يقوم هذا السائق ببيعها بالدولار او الدينار الاردني ، والامر ذاته ينطبق على بقية الشركات الحكومية والخاصة التي تقوم باستيراد البضائع وتتفق مع الجانب المصنع على وضع علامة الشركة العراقية على اعتبار انها منتوج عراقي... وهنا من حق المواطن ان يتساءل ما جدوى هذا العمل ؟ وهل يفيد الصناعة العراقية بشيء ؟ وما جدوى بقاء هذه الشركات التي تساهم اداراتها بغش المواطن (عينك عينك) والتي يقتصر عملها الان على كثرة الايفادات وتوقيع العقود الاستيرادية وما يتبعها من مكاسب شخصية ومغانم ولا تعود على الصناعة الوطنية بشيء يذكر، حيث لم نسمع بتطوير هذه الشركة او تلك، واضافة خطوط انتاجية جديدة او تطوير القديم منها، وانما تحولت بعض هذه الشركات الى واجهات ومعارض دائمة للمنتوج الاجنبي .

المطلوب من وزارة الصناعة والمعادن وغيرها اعادة النظر بهذه الشركات العاملة، وانتشال اكثر من مائة وخمسين شركة ومصنعاً كانت تابعة للتصنيع العسكري واغلبها مزدوج الانتاج وتؤهل ما تحتاجه الصناعة المدنية، خاصة ان كوادرها العاملة موجودة، وقد اضيفت حاليا الى جيوش العاطلين..

وفي النهاية، ليس من المعقول ان يبقى المواطن العراقي يعيش على ما تجود به مصانع الدول الاخرى، في الوقت الذي يمتلك فيه العقول والكفاءات والبنية التحتية وكل ماتحسده عليه هذه الدول التي كانت للامس القريب تعيش على ماتوفره المصانع والشركات العراقية من بضائع متطورة، تنقصها حاليا نية العمل وعودة العراق منتجا ومصدرا لا مستهلكا فقط كما هو حاصل اليوم .

كاريكاتير..... عادل صبري

حديث الصورة

مهما أثير من غبار، ومهما سالت دماء زكية، وزهقت ارواح بريئة من ارواح العراقيين المتطلعين نحو حياة يمكن ان تعاش كما يعيشها آخرون، فالعراقي سائر نحو الإمام ولن يلوي عنانا للعودة الى تلك الايام الحالكة السواد ،تلك الايام التي تم اعداده فيها لمحارق الحروب ولخدمة الفرد الذي يريد ان يستخدم دمه مدادا لتاريخ شخصي غير سوي.

لقد أوغل كثيرا أعداء العراق في غيهم ،المواطن لابد له من وقفة تصد لهذه الهجمات الوحشية التي تستهدف عائلته في البيت وصديقه وجاره وشقيقه في الشارع من دونما تمييز.

كذلك الاجهزة الامنية التي اوكلت لها مهام الحفاظ على الامن لابد لها من اعادة النظر في مطاردة فلول المهزومين اعداء الحرية والامل وان تسد الثغرات التي ينفذون منها لكي تكون عونا للمواطن وذراعاً من حديد تضرب به كل من يتجرأ او يعبر الحدود للنيل منه.